## نظرية سلوك المستهلك The Theory of Consumer Behaviour

**مقدمة**:-

إن مشكلة المستهلك هي في كيفية إشباع اكبر قدر من حاجاتهِ من السلع والخدمات بدخلهِ المحدد وضمن الأسعار السائدة للسلع والخدمات في السوق.

فالمستهلك عادة لا يفكر في شراء سلعة واحدة لأشباع حاجاتهِ . فمشكلته الأقتصادية تتمثل في تعددية حاجاتهِ وقصور إمكانياتهِ النقدية في إشباع هذا الكم من الحاجات لذا على المستهلك أن يختار بين مجموعة من السلع بحيث يستطيع منها إشباع اكبر قدر ممكن من إحتياجاتهِ في حدود مواردهِ النقدية المحدودة.

## مفهوم المنفعة

**المنفعة:** مقدار الأشباع Satisfaction الذي يحصل عليه المستهلك من استهلاك السلع والخدمات. وقد تُعَّرف المنفعة ايضاً:-

**المنفعة:-** Utility هي قدرة الشيء على اشباع الحاجه وهي ليست خاصية مادية بقدر ما هي علاقة بين السلعة والحاجة إليها. ويمكن تعريف المنفعة ايضاً:-

**المنفعة:** تعبير عن شعور شخصي يكتسبهُ المستهلك عند استهلاكه للسلعة.

**والسلعة** حتى تكون نافعة يجب ان تكون مرغوباً بها بصرف النظر عن كونها متفقة أو غير متفقة مع الأخلاق أو الصحة أو القيم العامة أو الدين والمفاهيم الشخصية الأخرى.

والمنفعة لا تعني من وجهة النظر العامة فائدتهِ وإنما قابليتها لأشباع حاجة معينه فعندما نقول ان التدخين مضر بالصحة فإن هذا الحكم صحيح تماماً من وجهة النظر الموضوعية، غير أن الأقتصاديين حين يتكلمون عن المنفعة يتجاهلون الأعتبارات غير الأقتصادية فالشيء بالنسبة لهم يكون نافعاً ما دامت صفة السلعة تتحقق فيه حتى ولو كان ضاراً من الناحية الصحية والأخلاقية

والدينية. ولكن هذه المنفعة تختلف من سلعة لأخرى ومن شخص لآخر. وذلك لأنها تعبر عن شعور شخصي يكتسبهُ المستهلك عند إستهلاكهُ للسلعة.

## أولاً: النظرية الكلاسيكية لسلوك المستهلك (نظرية المنفعة الحدية)

إن أساس نظرية المنفعة هو أن للفرد (المستهلك) حاجات متعددة وانهُ يسعى لتحقيق أقصى إشباع من تلك الحاجات ضمن دخلهُ المحدود، والمنفعة لغرض التحليل الاقتصادي يمكن ان تكون سالبة أي أن استهلاك المستهلك لوحدات معينة من سلعة ما لا تزيد اشباعه فحسب وإنما استمراره بأخذ وحدات اضافية لربما يتسبب لهُ ضرراً أي تصبح المنفعة سالبه.

### ١- فروض نظرية المنفعة الحدية

أ- إن المستهلك رشيد ويعني أن المستهلك يتصرف بعقلانية. يتصرف تصرفاً بحيث يُشبع اكبر قدر من حاجاتهِ بحدود دخله وضمن الأسعار السائدة في السوق.

ب- إن المستهلك يستطيع أن يقيس مقدار المنفعة عددياً. أي أن النظرية تفترض أن المنفعة قابلة للقياس الكمي مثلها مثل القمح الفحم وان وحدة القياس هي (Utils).

ج- إن منفعة كل سلعة مستقلة عن منفعة السلع الأخرى.

د- إن المنفعة الكلية التي يحصل عليها المستهلك عبارة عن مجموع المنافع التي يحققها من استهلاك السلع المختلفة.

### ٢-المنفعة الكلية والمنفعة الحدية

#### أ-المنفعة الكلية Total Utility (Tu)

هي مجموع المنفعة التي يحصل عليها المستهلك جراء استهلاكهُ كمية معينة من سلعة ما في فترة زمنية معينة. والمنفعة الكلية تتزايد مع تزايد عدد الوحدات المستهلكة من السلعة ولكن بمعدل متناقص الى أن تبلغ أقصى حدٍ لها بعدها تبدأ في التناقص المطلق.

## جدول (٢)

| الكمية المستهلكة وحدات / اسبوعياً | المنفعة الكلية Tu Utils | المنفعة الحدية mu |
|---|---|---|
| صفر | صفر | – |
| ١ | ١٠ | ١٠ |
| ٢ | ١٨ | ٨ |
| ٣ | ٢٤ | ٦ |
| ٤ | ٢٨ | ٤ |
| ٥ | ٣٠ | ٢ |
| ٦ | ٣٠ | صفر |
| ٧ | ٢٨ | ٢– |

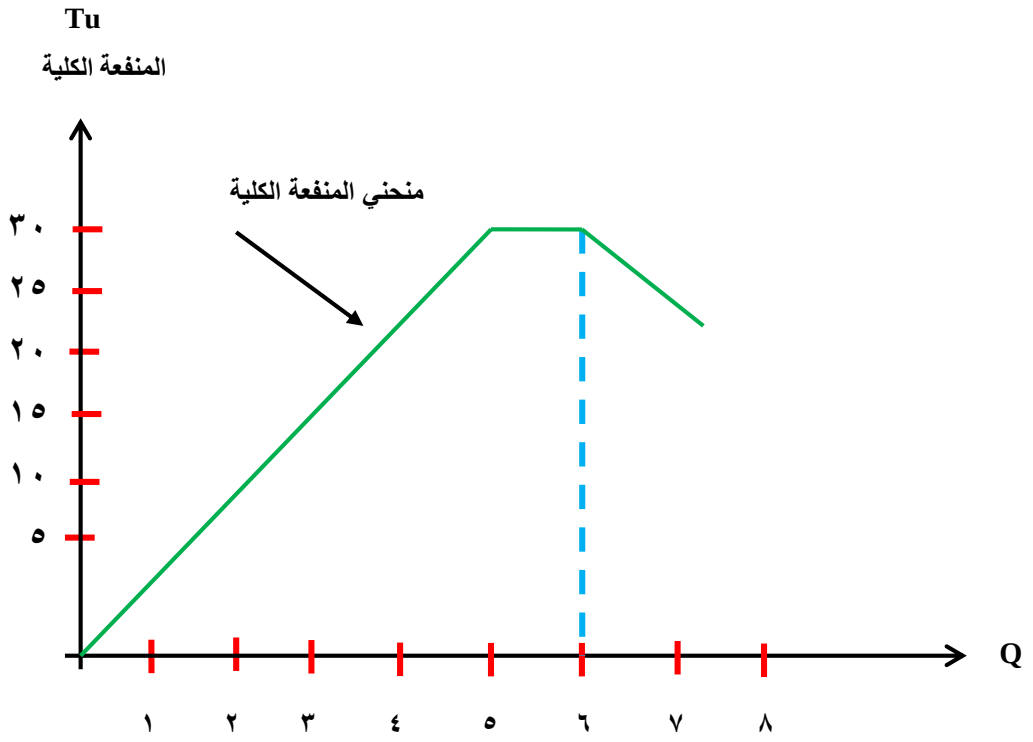


### ب– المنفعة الحدية Marginal Utility (Mu)

هي منفعة الوحدة الأخيرة المستهلكة من السلعة أو هي مقدار التغير في المنفعة الكلية الناجم من استهلاك وحدة إضافية من السلعة.

ويمكن حسابها على الصيغة الآتية:

$$\text{المنفعة الحدية} = \frac{\text{التغير في المنفعة الكلية}}{\text{التغير في الكمية المستهلكة}}$$

$$Mu = \frac{\Delta Tu}{\Delta Q}$$

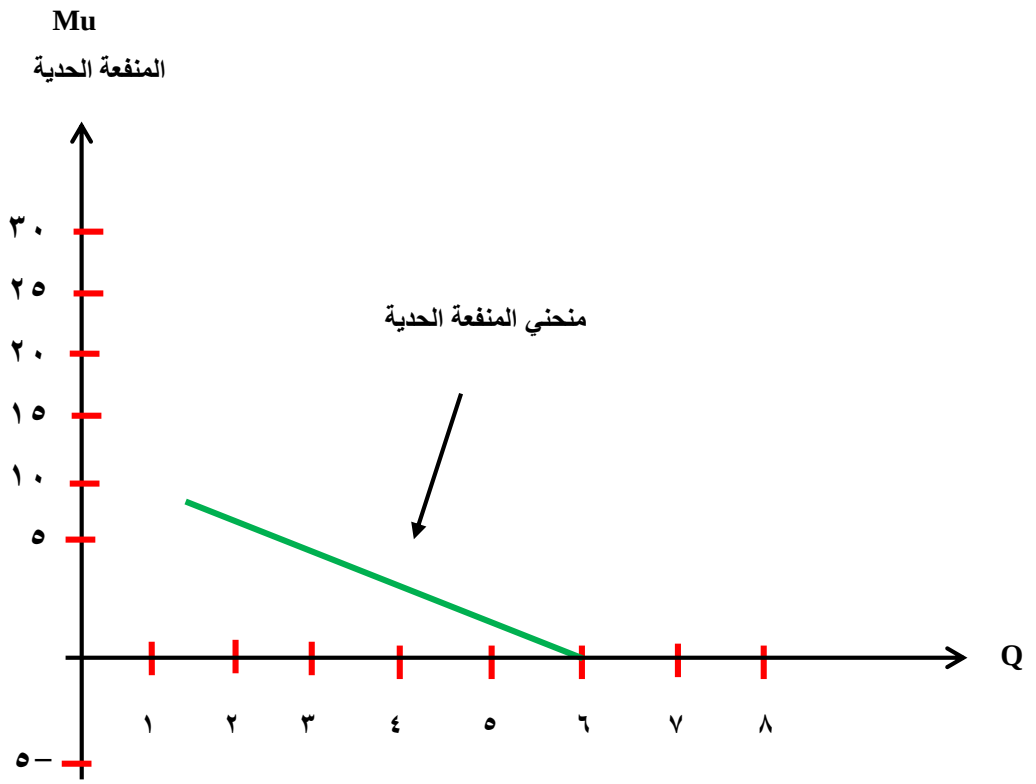


## ٣- العلاقة بين المنفعة الكلية والمنفعة الحدية

من ملاحظة الجدول (٢) نجد أن المنفعة الكلية ما هي الا مجموع المنافع الحدية وان تزايد المنفعة الكلية بمعدل متناقص، ما هو الا إنعكاس لتناقص المنفعة الحدية. فكلما زادت الكمية المستهلكة إرتفعت المنفعة الكلية ولكن بمعدل متناقص الى أن تصل الى حدٍ معين (حد الأشباع للمستهلك) بعدها تبدأ بالتناقص المطلق وعند ملاحظة المنفعة الحدية نجد أنها في تناقص فبينما

كانت المنفعة الحدية للوحدة الأولى (١٠) Utils أصبحت عند الوحدة الثانية (٨) Utils وهكذا إستمرت في التناقص حتى الوحدة السادسة حيث أصبحت صفراً. أما عند إستهلاك الوحدة السابعة فقد أصبحت المنفعة الحدية سالبة (-٢) وهذا يعني إن استهلاك الوحدة السابعة يسبب ضرراً للمستهلك وكما هو موضح في الرسم البياني في ص٣٣ الشكل رقم (٣).

وإذا رمزنا للمنفعة الحدية بالحرف (Mu) والمنفعة الكلية (Tu) والكمية المستهلكة (Q) فإن :

المنفعة الكلية= المنفعة الحدية للكمية المستهلكة الأولى + المنفعة الحدية للكمية المستهلكة الثانية + المنفعة الحدية للكمية المستهلكة الثالثة+ .....الخ

$$Tu = MUQ1 + MUQ2 + MUQ3 + \cdots \ldots etc + MUQn$$

| الكمية المستهلكة وحدات / اسبوعياً | المنفعة الكلية Tu Utils | المنفعة الحدية mu |
|---|---|---|
| صفر | صفر | - |
| ١ | ١٠ | ١٠ |
| ٢ | ١٨ | ٨ |
| ٣ | ٢٤ | ٦ |
| ٤ | ٢٨ | ٤ |
| ٥ | ٣٠ | ٢ |
| ٦ | ٣٠ | صفر |
| ٧ | ٢٨ | -٢ |

## شكل (٣)

### يوضح العلاقة بين المنفعة الكلية والمنفعة الحدية

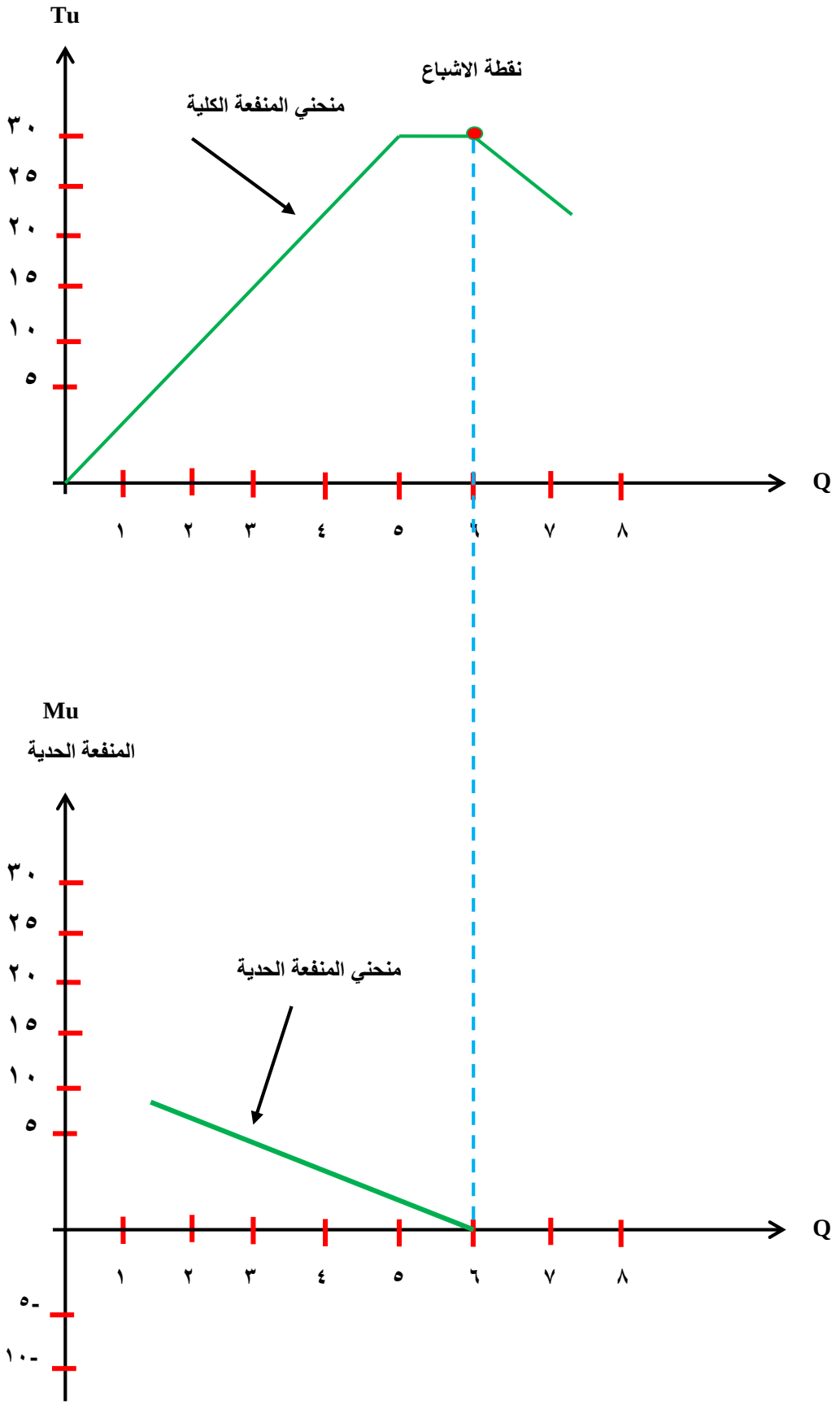

## لغز القيمة

اذا ما علمنا بأن الأقتصاديين حين يتكلمون عن المنفعة يتجاهلون الاعتبارات غير الأقتصادية فالشيء بالنسبة لهم يكون نافعاً ما دامت صفة السلعة تتحقق فيه حتى ولو كان ضاراً من الناحية الصحية والأخلاقية. ولكن هذه المنفعة تختلف من سلعة لأخرى ومن شخص لآخر. ذلك لأنها تعبر عن شعور شخصي يكتسبهُ المستهلك عند استهلاكهُ للسلعة.

وهذا المفهوم نفسه أوقع آدم سمث في حيرة من أمره حينما لاحظ أن بعض السلع مثل الماء لها منفعة كبيرة ولكن تباع بسعر زهيد بينما هناك سلع أخرى كالماس لا ضرورة ملحة لهُ ومع ذلك تباع بأسعار مرتفعة وهو ما يسمى في حينهِ بلغز القيمة Paradox of value.

والأجابة من وجهة نظر الأقتصاديين الكلاسيك إن الماس نادر جداً وإن كلفة إستخراج وحدة إضافية منهُ تكون عالية. بينما الماء متوفر نسبياً وإن كلفة الحصول على وحدة إضافية منهُ منخفضة جداً.

ولكن الكلاسيك لم يدركو أن كأس من الماء للشخص الضمآن هو اكثر فائدة من ماس العالم بأسره. وأن المنفعة الكلية للماء اكثر من المنفعة الكلية للماس.

لكن الإجابة الحقيقية في تحديد سعر الماء أو الماس لا يتحدد في منفعتهِ الكلية وانما في منفعتهِ بالنسبة الى كلفة الوحدات الأخيرة منهُ (الوحدات الحدية) لأن الأفراد أحرار في شراء أو عدم شراء هذه الوحدة الأخيرة.

فاذا كان سعر الوحدة الأخيرة من الماء اعلى من منفعتها فإن الوحدة الأخيرة لا يمكن بيعها. لذا فإن السعر يجب أن ينخفض ليصل تماماً الى مستوى منفعتهِ الوحدة الأخيرة لا أكثر ولا أقل. وبعبارة أخرى إن سعر الماء منخفض لأن منفعتهُ الحدية منخفضة. لأن الفرد الذي يحصل على كميات كبيرة من الماء فإن منفعتهِ تتناقص الى مستوى منخفض يساوي السعر المدفوع فيه.

اما الماس فقيمتهُ كبيرة لأن ما يحصل عليه الفرد منهُ يسبب نرتهُ هي كمية صغيرة وبذا تكون منفعتهِ الحدية كبيرة.

فالعلاقة بين الشيء ومنفعتهِ لا توجد مباشرة بين السعر والمنفعة الكلية وإنما بين السعر والمنفعة الحدية.

وهذا الشيء هو الذي دفع (أوسكار وايلد) بأن يقول ((يا للسخرية رجل يعرف سعر كل شيء ولا يعرف قيمة أي شيء)).

## ٤- توازن المستهلك

إن لمفهوم المنفعة الحدية أهمية كبيرة في النظرية الأقتصادية وذلك لأن فكرة المنفعة الحدية تفيد في تحليل سلوك المستهلك في السوق. ويفترض هذا السلوك درجة عالية من العقلانية والرشاد، لعموم المستهلكين، أي سعيهم في تحقيق اكبر اشباع ممكن من مشترياتهم المختلفة لهذا يواجه المستهلك في سوق السلع والخدمات ليس فقط مشكلة تحديد الكميات التي يشتريها من سلعة معينة بل ايضاً توزيع دخلهُ المحدود على مجموعات كبيرة من السلع والخدمات في سبيل تنظيم إشباعه أو منفعتهِ وتوازن استهلك يبحث في السلوك الذي ينتهجهُ المستهلك في توزيع مواردهِ النقدية على السلع والخدمات بقصد الحصول على أقصى إشباع ممكن من إنفاق دخلهُ عليها. ويمكن تحليل توازن المستهلك على النحو الآتي:-

### أولاً: في حالة تساوي أسعار السلع:-

يصل المستهلك الى أقصى اشباع عندما يوزع دخلهُ على مجموعة من السلع بحيث يؤدي الى تساوي المنافع الحدية بالنسبة لكل سلعة يتناولها فالتوازن يتحقق عندما:-

$$MUa = MUb + MUc = Mud = \cdots \ldots \ldots = MUn$$

على افتراض أن السلعة الأولى هي a والثانية b والثالثة d والرابعة c وهكذا ..... فلو قرر المستهلك أن ينفق دخلهُ على سلعتين فقط فإن شرط التوازن وهو تعظيم المنفعة الكلية يتحقق عندما يوزع إنفاقه على السلعتين بحيث تتعادل المنفعة الحدية للسلعة الأولى a مع السلعة الثانية B أي عندما MWA=MUb وبحدود دخلهُ النقدي.

وعندئذ سيحصل المستهلك من كل دينار إضافي ينفعهُ على أقصى إشباع ولنفترض أن أحد الأشخاص يمتلك دخلاً قدرهُ (١٣ دينار) ويرغب الحصول على سلعتين السلعة A والسلعة B

وان سعر السلعتان متساوي وهو دينار واحد لكل وحده فكيف ينفق هذا الشخص دخلهُ على هاتين السلعتين بحيث يحقق أقصى إشباع وفي أي من الوحدتين يتحقق التوازن.

كيف سيوجه المستهلك دخلهُ بحيث يحصل على أكبر منفعة لكل دينار ينفقهُ على السلعتين.

من الواضح أن المستهلك وهو يسعى الى تعظيم إشباعهُ أن يوجه مشترياتهُ أولاً الى السلعة التي تعطيه منفعة حدية اكبر من كل دينار ينفقهُ على السلعتين لذا فإن المستهلك العقلاني سيقوم بإنفاق الدينار الأول

| السلعة A | | السلعة B | |
|---|---|---|---|
| عدد الوحدات المشترات | المنفعة الحدية لكل دينار | عدد الوحدات المشترات | المنفعة الحدية لكل دينار |
| ١ | ٥٠ | ١ | ٤٠ |
| ٢ | ٤٥ | ٢ | ٣٦ |
| ٣ | ٤٠ | ٣ | ٣٢ |
| ٤ | ٣٥ | ٤ | ٢٨ |
| ٥ | ٣٠ | ٥ | ٢٤ |
| ٦ | ٢٥ | ٦ | ٢٠ |
| ٧ | ٢٠ | ٧ | ١٦ |
| ٨ | ١٥ | ٨ | ١٢ |
| ٩ | ١٠ | ٩ | ٨ |
| ١٠ | ٥ | ١٠ | ٤ |

من دخلهِ في شراء سلعة (A) لأنه سيحصل من هذا الأنفاق على ٥٠ وحدة منفعة في حين لو أنفقهُ على السلعة (B) لحصل على (٤٠) وحدة منفعة.

اما الدينار الثاني فسوف ينفعهُ على السلعة (A) ايضاً لأنها لا زالت منفعتها اكبر من السلعة (B).

اما الدينار الثالث ففي هذه الحالة ان المنفعة الحدية لكلتا السلعتين متساوية ونفترض أنه انفقها على السلعة (B) وحصل على منفعة ٤٠ utils فالدينار الرابع سوف ينفقهُ على السلعة (A) ليحصل على ٤٠ utils لأنهُ لو انفقها على السلعة (B) لحصل على ٣٦ وحدة منفعة.

وهكذا لو إستمرينا في التحليل فسوف نرى أن المستهلك سيحقق أقصى منفعة من انفاق جميع دخلهُ البالغ (١٣ دينار) عندما يشتري (٧) وحدات من السلعة A ويدفع عنها (٧ دينار) و ٦ وحدات من السلعة B ويدفع عنها (٦ دينار) وبناءً على ما تقدم نستطيع القول إن المستهلك بامكانهِ تحقيق أقصى منفعة ممكنةٍ من إنفاق دخلهِ على السلعتين A و B ويكون في حالة توازن اذا كانت:

١- اذا تساوت المنافع الحدية لكل دينار ينفق على السلعتين A و B .

٢-ان يكون الإنفاق الكلي للمستهلك مساوياً الى دخلهُ النقدي.

## **ثانياً**: **توازن المستهلك في حالة تباين أسعار السلع**

في هذه الحالة لا يكفي لكي يعظم المستهلك إشباعهُ من السلع والخدمات لقاء إنفاق دخله المحدود، توزيع الأنفاق النقدي بطريقة تحقق التساوي في المنافع الحدية للسلع بل يجب أيضاً أن تكون المنفعة الحدية لكل سلعة متناسبة مع سعرها المدفوع. وشرط توازن المستهلك أو شرط الوصول الى أعظم منفعة ممكنة يتحقق عند توفر الشرطين المارة الذكر. أي:

١- تحقيق مبدأ المنافع الحدية المتساوية لكل وحدة نقدية منفقة.

٢- أن يكون الأنفاق الكلي للمستهلك مساوياً الى دخلهُ النقدي.

وبخصوص مبدأ المنافع الحدية المتساوية إن المستهلك يتجه للشراء المتعاقب من السلعة التي تعطيه اكبر منفعة حدية لكل وحدة نقدية من الأنفاق. وللحصول على المنفعة الحدية للوحدة النقدية الواحدة يجب أن تقسم المنفعة الحدية للسلعة على سعر تلك السلعة.

$$\frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة الأولى}}{\text{سعر الوحدة من السلعة الأولى}} = \frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة الثانية}}{\text{سعر الوحدة من السلعة الثانية}} = \frac{\text{. . . . . الثالثة}}{\text{. . . . . الثالثة}}$$

$$\frac{MUa}{Pa} = \frac{MUb}{Pb} = \frac{MUc}{Pc} = \cdots \frac{MUn}{Pn}$$

اما الشرط الثاني فانهُ يعني أن الأنفاق الكلي على مجموع السلع ينبغي أن يساوي دخل المستهلك . بمعنى

الأنفاق على السلعة A + الأنفاق على السلعة B + الأنفاق على السلعة C+ ....= دخل المستهلك

الأنفاق على السلعة A = سعر السلعة A × عدد الوحدات المستهلكة منها – وهكذا لبقية السلع

$$Y = (P_a \times Q_a) + (P_b \times Q_b) + (P_c \times Q_c) + (P_d \times Q_d + (\dots\dots) + (P_n \times Q_n)$$

حيث أن:

Q = كمية السلعة.

P= سعر السلعة.

Y= دخل المستهلك.

ولفهم الكيفية التي يتم بها توازن المستهلك :– نفترض

أن هناك سلعتان A و B وان سعر الوحدة من A هو (٦ دينار) وان سعر الوحدة الواحدة من B هو (٢ دينار) وكما مبينة في الجدول (٣) علماً ان دخل المستهلك (٥٢ دينار) . فمن أجل أن يستقصي المنفعة لا بد وان إنفاقهُ على الشكل الآتي:–

**جدول (٣)**

| **A** | | | | **B** | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **وحدات السلع لمشترات للسلعة A QA** | **المنفعة الحدية للسلعة A MUa** | **سعر السلعة A Pa** | **المنفعة الحدية للدينار للسلعة A $\frac{MUa}{Pa}$** | **وحدات السلع لمشترات للسلعة B QB** | **المنفعة الحدية للسلعة B MUB** | **سعر السلعة B Pb** | **المنفعة الحدية للدينار للسلعة B $\frac{MUb}{Pa}$** |
| **1** | **120** | **6** | **20** | **1** | **64** | **2** | **32** |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **30** | **2** | **60** | **2** | **18** | **6** | **108** | **2** |
| **25** | **2** | **50** | **3** | **16** | **6** | **96** | **3** |
| **19** | **2** | **38** | **4** | **14** | **6** | **84** | **4** |
| **17** | **2** | **34** | **5** | **12** | **6** | **72** | **5** |
| **14** | **2** | **28** | **6** | **10** | **6** | **60** | **6** |
| **13** | **2** | **26** | **7** | **8** | **6** | **48** | **7** |
| **10** | **2** | **20** | **8** | **6** | **6** | **36** | **8** |
| **9** | **2** | **18** | **9** | **5** | **6** | **30** | **d9** |
| **8** | **2** | **16** | **10** | **4** | **6** | **24** | **10** |

لأجل ان يستقصي المستهلك المنفعة عليه أن يقارب بين المنافع الحدية للوحدة النقدية للسلعتين . وبهذا فمن المنطقي أن يوجه إنفاقهُ في بادئ الأمر نحو السلعة (B) لأن الدينار الواحد يعطيه ٣٢ Utlis (أي منفعة) في حين أن الدينار الأول في السلعة A لا يعطيه الا ٢٠ Utlis . والدينار الثاني يوجه ايضاً الى السلعة B وحتى الدينار الثالث أيضاً الى السلعة B لأنهُ يعطيه ٢٥ Utlis في حين لازال الدينار الواحد على السلعة A لا يعطي الا ٢٠ Utlis بعد ذلك أي الدينار الرابع يوجه نحو السلعة A أما الخامس يوجه نحو B والسادس يوجه نحو A والسابع يوجه نحو B والثامن سواء كان نحو B أو A فإن المنفعة متساوية ولنفترض يوجه نحو A فيكون التاسع نحو B والعاشر نحو B والحادي عشر نحو A والثاني عشر يوجه نحو A أو B فكلاهما متساويان ولنفترض انهما وجههُ المستهلك أولاً نحو A فيكون الثالث عشر نحو B.

وبهذا اصبحت المنافع الحدية للدينار الواحد متساوية في اكثر من مكان واحد حيث اصبحت لدينا منفعة الدينار الثامن المنفعة على وحده من السلعة A مساوية الى منفعة الدينار التاسع المنفعة على السلعة B ولكن بما أن المستهلك دخلهُ ٥٢ دينار فإن التوازن لا يتحقق لأنهُ في هذه الحاله لن ينفق الا ٣٦ دينار.

٤ وحدات من السلعة A × ٦ (سعر سلعه A) = ٢٤ دينار ..... للسلعة A

6 وحدات من السلعة B × 2 (سعر سلعه B) = 12 دينار ..... للسلعة B

٢٤+١٢=٣٦ دينار .

∴ لا زال بإمكان المستهلك شراء كميات اكبر من السلعتين.

وفي نقطة أخرى تكون منفعة الدينار الثاني عشر تساوي (١٠) Utlis بالنسبة للسلعة A ومنفعة الدينار الثالث عشر تساوي (١٠) Utlis بالنسبة للسلعة B. وعلى هذا الأساس إن المنفعة الحدية للدينار متساوية بالنسبة للسلعتين. بقي أن نختبر دخل المستهلك.

٦ وحدات من السلعة A × ٦ (السعر) = ٣٦ دينار ..... للسلعة A

٨ وحدات من السلعة B × 2 (السعر) = ١٦ دينار ..... للسلعة B

٣٦+١٦=٥٢ دينار وهو مساوي لدخل المستهلك.

∴في هذه النقطة توفر الشرطان الأول تساوي المنافع الحدية للدينار الواحد والثاني المبلغ المنفق على السلعتين يعادل دخل المستهلك النقدي.

∴ يكون على المستهلك شراء ٦ وحدات من السلعة A و٨ وحدات من السلعة B وفي هذه النقطة تكون نقطة توازن المستهلك.

وفي ادناه خارطة توزيع دخل المستهلك على السلعتين A و B.

| الدينار | 1 | 2 | 3 | 4 | 5 | 6 | 7 | 8 | 9 | 10 | 11 | 12 | 13 | 14 | 15 | 16 | 17 | 18 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| A | | | | A | | | A | A | | | A | A | | | A | | A | A |
| B | B | B | B | | B | B | | | B | B | | | B | B | | B | | |

**فائض المستهلك** consumer's surplus

يقصد بفائض المستهلك هو الفرق بين ما يدفعهُ المستهلك في السلعة فعلاً وما قد يكون راغباً في دفعهِ بدلاً من الأستغناء عنها:-

في كثير من الحالات نجد أن الشخص الذي يفكر في شراء مكيفية هواء مثلاً يقول مع نفسه بأنه مستعد لدفع عشرة أمثال سعرها اذا تطلب الأمر منه ذلك. وعندما يقوم الشخص الضمآن بشرب قنينة من المرطبات في يوم حار، فانه مستعد لدفع أضعاف ثمنها. وهكذا الكثير من السلع إن الفرق بين ما يدفعهُ المستهلك في السلعة فعلاً وما قد يكون مستعداً لدفعهِ بدلاً من الإستغناء عنها هو ما يدعى بفائض المستهلك.

ومن ملاحظه الجدول الآتي (٤) يمكن إستخراج فائض المستهلك.

**جدول (٤)**

| السعر (دينار) | الكمية | الأنفاق الكلي الفعلي | الأنفاق الكلي الأقصى الأفتراضي | فائض المستهلك |
|---|---|---|---|---|
| ١٠ | ١ | ١٠ | ١٠ | صفر |
| ٩ | ٢ | ١٨ | ١٩ | ١ |
| ٨ | ٣ | ٢٤ | ٢٧ | ٣ |
| ٧ | ٤ | ٢٨ | ٣٤ | ٦ |
| ٦ | ٥ | ٣٠ | ٤٠ | ١٠ |

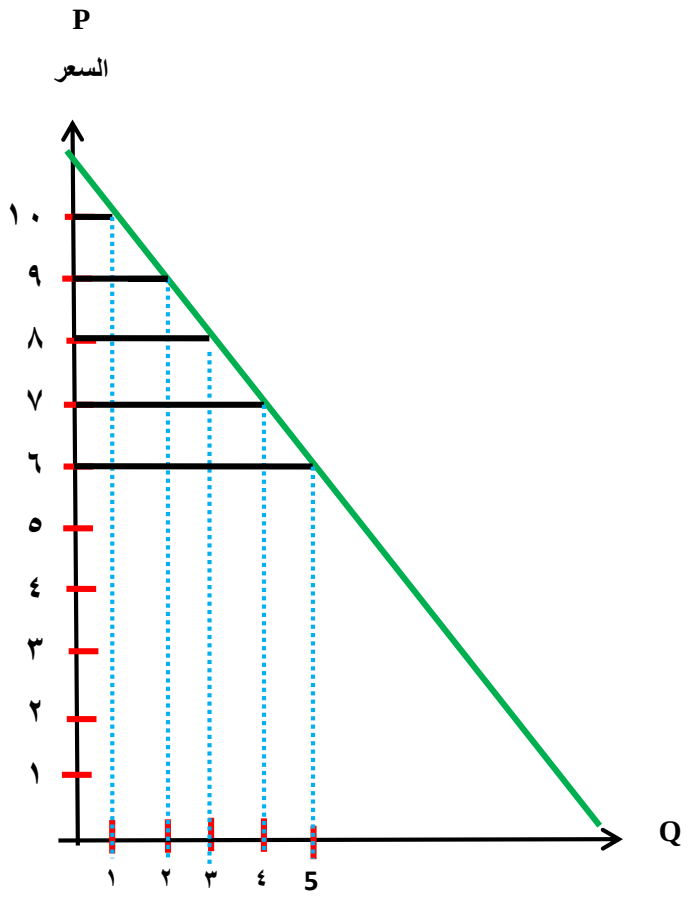


من المثال أعلاه والشكل البياني نلاحظ أن المستهلك قد دفع فعلاً عن الوحدة الأولى ١٠ دينار وبهذا كان الأنفاق الفعلي ١٠ دينار. وان المستهلك لم يكن راغباً في دفع مبلغ أعلى ولهذا كان الأنفاق الأقصى ١٠ دينار ايضاً وبهذا فائض المستهلك = صفر. أما عند الوحدة الثانية

عندما كان السعر ٩ دينار فإن المبلغ الفعلي لشراء وحدتين هو ١٨ دينار في حين أن المستهلك كان مستعداً لدفع ١٩ دينار باعتبار ١٠ دينار عن الوحدة الأولى +٩ دينار عن الوحدة الثانية وبهذا كان فائض المستهلك =

السعر الأفتراضي – سعر السوق= ١٩–١٨= ١ دينار وهكذا لبقية الوحدات.

## أمثلة تطبيقية

**س١: من الجدول الآتي أوجد نقطة توازن المستهلك إذا علمت أن سعر السلعة A هو ٤ دينار وأن سعر السلعة B هو ٢ دينار وان دخل المستهلك هو ٣٠ دينار.**

| MUB | QB | TUA | QA |
|---|---|---|---|
| 60 | 1 | 100 | 1 |
| 56 | 2 | 188 | 2 |
| 52 | 3 | 264 | 3 |
| 48 | 4 | 328 | 4 |
| 44 | 5 | 380 | 5 |
| 40 | 6 | 420 | 6 |
| 32 | 7 | 456 | 7 |
| 20 | 8 | 488 | 8 |

**س٢: من الجدول الآتي إحسب فائض المستهلك مع الرسم.**

| Q | P |
|---|---|
| 1 | 5 |
| 2 | 4 |
| 3 | 3 |
| 4 | 2 |
| 5 | 1 |